

إِسْكَالِيَّةُ الْعَنْفِ ضِدَّ الْمَرْأَةِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ : نَقْدٌ وَتَقْوِيمٌ

جميلة ابن ساسي

المعهد العالي لأصول الدين بتونس
جامعة الزيتونة.

يعيش الفقه الإسلامي اليوم حالة من الركود والجمود نتيجة اجتاراه للمدونة الفقهية، حيث لم يعد الدّارس في اتّصال مباشر مع النّصوص الإلهية المقدّسة من قرآن وحديث بل يقتصر دوره على فهم الأفهام وشرح الشّروح وقراءة النّصوص...

ومن هنا لابدّ من القطع مع هذه الممارسة وضرورة العودة إلى دراسة النّص القرآني وتحليله مباشرة حتّى يكون صالحاً لكلّ زمان ومكان إذ لابدّ من فهمه بعقول اليوم لا عقول الأمس والقطع مع استقالة العقل العربي الإسلامي. ومن هذا المنطلق، طرحنا اليوم جملة من المسائل والإشكاليات الملحة التي يجب إعادة النّظر فيها ومن أهمّها مسألة العنف ضدّ المرأة في الفقه الإسلامي وتحديدًا ضرب المرأة خاصّة أنّ العالم قد شهد في المرحلة الأخيرة الكثير من مظاهر العنف كانت لها تداعيات خطيرة على الشعوب.

ولعلّ أخطر ما نشهده اليوم من عنف هو ما يمارس ضدّ المرأة في مختلف مراحل عمرها نظرا إلى ما قد يترتب عن ذلك من آثار خطيرة على الحالة النفسيّة للمرأة والصحيّة ومستوى أداء مختلف وظائفها بدءا من تكوين الأسرة ورعايتها إلى تولّي المناصب القياديّة واتخاذ المواقف والقرارات، من هنا طرحت جملة من الإشكاليات لعلّ أهمّها :

هل شرّع الإسلام حقّا ضرب النّساء ؟ كيف يمكن أن نفهم الآية أربع وثلاثين من سورة النّساء المصّرحة بضرب المرأة ؟ أيمن أن نطبّق هذا النّص أم نقطع معه ونعطله لأنّه لا يستجيب للحظة الرّاهنة ؟ أم نحرّر أفكارنا ونعمل عقولنا ليصبح النّص فعلا قابلا للتّطبيق وصالحا لزماننا ؟ إذن من المخطئ العقل العربي الإسلامي المتشبّث بقداصة التّفاسير والموروثات أم النّص الإلهي الذي لا يقرّ مفسدة ؟

1- موقف الإسلام من العنف :

الإسلام دين سلم وسلام جاء ليخرج الناس من ظلمات الجهل والعبودية والقهر إلى نور العلم والتّوحيد والحرية، أغراضه نبيلة وأهدافه ساميّة ومطامحه إنسانيّة، وما كان ليستمّرّ الدين الإسلامي خمسة عشر قرنا لولا مضامينه السّمة، حيث تؤكّد الإحصائيات أنّ عدد معتقيه في تزايد مستمرّ (1).

والأكيد أنّه لا يمكن أن تتفق مجموعة كبيرة على أمر فيه مفسد وأضرار بالبشر، فالיום يقرّ الجميع أنّ القنبلة الذريّة والحروب هي شرور من عمل الإنسان. وفي المقابل، يؤمن الجميع بأنّ المحبة والسّلم والتّسامح سمات يحاول الكلّ تمثّلها وتطبيقها. الإسلام دين يدعو إلى التّسامح والتّعايش وينبذ العنف والقوة، يقول تعالى : ﴿وَإِنْ جَحَحُوا لِّلْسُلْمِ فَاجْتَنَحْ لَهَا

(1) عبده (محمّد) : رسالة التوحيد، دار إحياء العلوم بيروت، ط 3، 1979، ص 146 وما بعدها.

وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴿٢﴾، وَيَحْتَ عَلَى الْحَسَنِ ﴿٣﴾ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿٤﴾،
ويدعو الله تعالى رسوله الكريم أن يكون سمحا في أخلاقه ليتنا في كلامه إذا
أراد أن ينجح ويستمر ﴿٥﴾ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴿٦﴾.

فسياسة القوة والجبروت أمر لا يوصل إلى المبتغى المرجو، وهو وسيلة
العاجز، فالقوة سلاح الضعفاء، في حين يستعمل صاحب الحق اللين والرفق
والمودة وهي أخلاق المصطفى صلى الله عليه وسلم وصفات الله تعالى (٥).

وقد صرح الله تعالى في محكم تنزيله بأن دينه الإسلام ارتضاه للناس
جميعا خير دين (٦)، فكان خبيرا لطيفا رؤوفا تقدست صفاته، إلا أن بعض
المشككين يتهمون الإسلام بالعنف والإرهاب.

أ- تعريف العنف :

العنف هو القوة والبطش وقد يتبادر إلى الذهن أن العنف هو سلطة
وتسلط مادي في حين أن العنف أشمل من هذا، فقد يكون العنف ضربا وتقتيلا
بالسلاح في حين هنالك أنواعا أخرى من العنف، منها العنف اللفظي والعنف
المعنوي مثل الازدراء والاحتقار والتعالي... فقد جاء في لسان العرب أن
العنف "هو الخرق بالأمر (...)" وهو ضد الرفق (٧)، وأن العنيف هو الذي لم
يكن رفيقا في أمره (٨)، فهذا تعريف شامل وحاو يجعلنا نقر أن التعدي اليوم
على مشاعر الآخرين وثقافتهم وقناعاتهم وعدم احترام توجهاتهم هو أيضا شكل

(2) سورة الأنفال: 61/8 .

(3) سورة النحل : 125/16.

(4) سورة آل عمران : 159/3.

(5) الغزالي (أبو حامد) : إحياء علوم الدين، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ج 3، ص 158.

(6) سورة المائدة : 3/5.

(7) ابن منظور (جمال الدين) : لسان العرب، دار صادر بيروت، ط 1، سنة 1990، م 9، ص 257.

(8) ن - م .

من أشكال العنف، وقد دعا الإسلام في غير موضع إلى التحلي بخلاف هذه الصفات، وأكد على ضرورة احترام المعتقد ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾⁽⁹⁾، وكل ذلك تجنباً وقطعاً مع ممارسة العنف في جميع صورته.

جاء في لسان العرب أن "التعنيف هو اللوم (...) والتوبيخ والتقريع..."⁽¹⁰⁾ وقد يفهم من وراء هذا الكلام أن هذه الأشياء لا تقع إلا بفعل فاعل وهي مشاهدة للعيان، فالتوبيخ مثلاً يكون بإصدار الكلام البذيء الجارح واللوم كذا شأنه، إلا أنه يمكننا أن نوسع رؤيتنا فنشاهد توبيخاً دون كلام ونسمع عن لوم دون لائم، فمثلاً التعتب والمجاهرة والتصلب في المواقف والتمسك بالآراء الشخصية جميعاً لها مساس بالآخر وإن لم يكن مقصوداً، فقد أسيء إلى غيري عندما أصرّح أن ثقافتي من لباس وأكل مثلاً أفضل ما وجد، في حين لم أقل عن ثقافة الآخر شيئاً، لذا فالعنف قد يطبق عند ممارسته دون وعي.

وقد رفض الإسلام العنف بجميع أشكاله لأن فيه مساساً بالآخر، والله قد دعانا لتكون أمة واحدة ونكون إخوة مصداقاً لقوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾⁽¹¹⁾، فما يجب أن يجمع بين البشر لا العنف والقوة بل الرحمة والتعاون والتعارف والمحبة.

ومن هذا المنطلق حري بنا معرفة رؤية الإسلام وموقفه من ظاهرة العنف.

ب- موقف الإسلام من العنف :

جاء الإسلام ليقطع مع العنف ويحاربه كما حارب الظلم والقهر وكل ما هو مخالف للطبيعة الإنسانية القائمة على اللين والرفق والمودة.

(9) سورة الكافرون : 6/109.

(10) لسان العرب، م 9، ص 258.

(11) سورة الحجرات : 13/49.

وعند استقراء النصوص الشرعية، نلاحظ كيف أنها جاءت لتهدم كل ما فيه مضرّة للإنسان، وسنقتصر في هذا الجانب على مثالين إثنين أولهما كيفية معاملة الإسلام لليتيم وثانيهما موقف الإسلام من المختلف عنه في الديانة.

* مكانة اليتيم في الإسلام :

لسائل أن يسأل كيف عامل الإسلام اليتيم باعتباره مثالا للضعف والهوان، هل مارس معه سياسة العنف والقهر ؟ هل أهمل هذا الكائن الهش أو دافع عنه وأنصفه ؟

اهتم الإسلام بهذه الشريحة الضعيفة في المجتمع ولم يهملها، فاليتيم شخص في حاجة إلى الحماية والرعاية، والإسلام دعا إلى الإحاطة به ومنع قهره وظلمه ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾⁽¹²⁾، ولا يكون القهر إلا بممارسة شكل من أشكال العنف على هذا اليتيم، إما بتجويعه أو بترويعه أو بغيرهما من أشكال العنف، وقد حثّ الرسول صلى الله عليه وسلم على كفالة اليتيم، ووعده صاحب هذا العمل بالفوز بالجنة وصحبة المصطفى، فقد جاء في الحديث الشريف "خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه"⁽¹³⁾.

وأكد على أن من يأكل مال اليتيم إنما يأكل في بطنه نارا وسحطا، ولو لم يشرع الإسلام هذه التشريعات لصالحه لمورس تجاهه عنف عظيم ولسلط عليه الجاهلون مظالم كثيرة، إلا أن الإسلام نصف هذه الفئة الضعيفة المحتاجة إلى العون والمساعدة ومنع كل تسلط عليها بل حماها بتشريعات واضحة جلية، تكفل لليتيم حقه وكرامته باعتباره نفسا بشرية زكية خلقت لتحترم وتكرم لا لتهان وتعنف مصداقا لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾⁽¹⁴⁾، فتكريمه يكون بحمايته والمحافظة عليه واحترامه.

(12) سورة الضحى : 9/93.

(13) ابن ماجة : السنن الكبرى ، كتاب الآداب، باب حق اليتيم، ج 2، ص 1213.

(14) سورة الإسراء : 70/17.

* موقف الإسلام من الديانات الأخرى :

الإسلام دين جاء بتشريعات ليطبقها الناس لأنّ فيها جلبا للمصالح ودرءا للمفاسد، فكانت أهدافه نبيلة ولم يكن دين عنف وقهر بل جعل لكل شخص حرية اعتناق الديانة التي يرغب فيها والقدرة على رفض ما سواها مصداقا لقوله تعالى : (لا إكراه في الدين) ⁽¹⁵⁾، كما ضمن الإسلام لغير المسلمين حرية ممارسة شعائرهم الدينية، فلهم معابد خاصة بهم وكنائس يطبقون فيها طقوسهم، وتحترم هذه الأماكن ويحترم روادها. ولم يمنع الإسلام معتنقيه من التواصل مع أصحاب الديانات الأخرى، حيث أحلّ زواج المسلمين من نساء غير مسلمات وفي ذلك صورة سامية على التعايش السلمي وعلى نبذ العنف بين الأديان بل إنه زواج بين المسلم وغير المسلم فجعل ديانتين في بيت واحد وأسرة واحدة.

ودعا إلى احترام الديانات الأخرى بالاعتراف بها ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ⁽¹⁶⁾، وهذه الحقائق تعطي صورة واضحة جلية على أنّ الإسلام دين للمؤاخاة والمحبة، فلئن كانت هذه طبيعة ممارسته مع غير المسلمين، فلا يمكن أن يمارس هذا الدين ولا معتنقوه العنف على البشر الذين كرمهم الله وجعلهم خلانفه في الأرض وسوى بينهم وجعل أفضلهم في التقوى ⁽¹⁷⁾ وهي تجمع الاحترام والتعايش والتعاون.

ومن هنا يتجلى لنا أنّ الإسلام يرفض العنف ولم يمارسه سواء أكان في موقع قوة أو غيرها وسواء أكان الطرف المقابل ضعيفا أم قويا.

ولكن كيف كان تعامل الإسلام مع المرأة باعتبارها عنصرا مهما في المجتمع ؟ وكيف نظر إليها ؟

(15) سورة البقرة : 256/2.

(16) سورة الكافرون : 6/109.

(17) قال تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)، سورة الحجرات : 13/49.

2- مكانة المرأة في الإسلام :

أولى الإسلام مكانة هامة للمرأة منذ بداية التشريع، وقد كان اهتمامه بها كعنصر فاعل له كرامته فأوجب احترامه، وقد اعتنى الإسلام بالمرأة مبكراً حيث منع وأد البنات، وهي العادة الجاري بها العمل قبل مجيئه، وقد أُنْبِ مقترفي هذا الجرم ⁽¹⁸⁾. وفي ذلك حرص على حماية حياة هذا الكائن وحقه في العيش الكريم، ولم تقتصر عناية الإسلام بالمرأة على هذا الحكم بل شرّع جملة من الأحكام تهّمها أمّا وأختا وبنّتا وزوجة الخ...

أ- مكانة الأم في الإسلام :

لا أحد يجهل ما أعطى الإسلام للأُم من حظوة، فقد شرّفها الله تعالى بالحمل والرضاع والتربية، وهي مهام نبيلة تختصّ بها المرأة عن الرجل، فقد ميّز الله تعالى الأُم بالحمل وجعلها في علاقة وتقى مع المولود منذ اليوم الأوّل للنشوء وطيلة تسعة أشهر، ثم خصّها بالرضاع وما لهذه المهمة من تقوية التّواصل بين الطّرفين، وتتواصل هذه الوشائج بينهما حيث ترعى الأُم أبناءها نظرا إلى حاجتهم الماسّة إليها فتدّمهم بعطفها وحنانها، لذا كان حديث المصطفى واضحا صريحا لمن سأله عن الأحقّ بالصّحبة والرّعاية، فعن أبي هريرة قال قالوا : يا رسول الله من أبرّ ؟ قال : " أمّك، قال : ثمّ من ؟ قال : أمّك، قال : ثم من ؟ قال أمّك، قال : ثمّ من ؟ قال : أباك" (19)، فهذا تأكيد على مكانة الأُم وما على الابن من الطّاعة والخضوع يدعمه النصّ القرآني بقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُمٌّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ (20).

(18) وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ، سورة التَّكْوِيرِ : 8/81.

(19) ابن ماجه : السنن : كتاب الأدب، باب 1، ج 2، ص 1207.

(20) سورة الإسراء : 23/17.

إنّ الأمّ هي أساس الأسرة، وهي أساس المجتمع وقد أصبح من البديهيّ أن معرفة نجاح الأبناء مرتبط بصلاح الأمّ، فالمرأة الصالحة تساهم في إعداد جيل صالح سويّ لذا فلا يمكن إلّا أن نعامل من يرَبّي لنا الأجيال معاملة حسنة اعترافاً منا بما تقدّمه من مجهودات وتضحيات، وقد حرّم الإسلام التقوّه في وجه الأمّ بكلمة أفّ فما بالنا بغيرها من السلوكات المشينة.

إنّ الإسلام لم يكرّم شخصا على هذه الأرض كما كرّم الأمّ وأعطاهما حقّ إدخال الابن إلى الجنّة أو منعه هذه النعمة التي يأملها الجميع فهل بعد هذا التّكريم من تكريم؟! وهل يمكن أن نتحدّث عن عنف تجاه الأمّ في ظلّ هذا الدّين السّم؟!؟

ب- مكانة الزّوجة في الإسلام :

رغب الإسلام في الزّواج وكره التّبتّل⁽²¹⁾، وقد أكّد على أنّ التّأخير فيه له عواقب وخيمة، وجعل غير المتزوّجين دون عذر أشرارا في المجتمع، قال عليه السّلام "عزابكم أشراركم"⁽²²⁾، وقد أكّد العلم الحديث اليوم على ما يمكن أن تلحقه العلاقات غير الشرعية من أمراض فتاكة بالمجتمع تتصدّى لها المنظّمات العالميّة والحكومات المحليّة وترصد لها ميزانيات طائلة، وما كنّا لنصل إلى هذه المرحلة لو لا أن طبّقنا كتاب الله والتزمنا بأوامره وشجّعنا شبابنا على المسارعة في الزّواج والتّحصّن به.

وقد ضبط الدّين الإسلاميّ شروطا ينبني عليها الزّواج النّاجح، فدعا الفتيات إلى التّعفّف عندما يتقدّم لخطبتهنّ الأمين الصّادق الخلق وضبط شروطا للمرأة الصّالحة وهي ذات الخلق والدّين⁽²³⁾.

(21) عبد الحميد (محمد) : الأحوال الشخصيّة في الشريعة الإسلاميّة، دار الكتاب العربي، ط1، سنة 1984، ص 11.

(22) ابن حنبل، المسند، ج 5، ص 163.

(23) الزحيلي (وهبي) : الفقه المالكي الميسر، دار الكلم الطيب دمشق بيروت، ط 3، سنة 2005.

ابن ماجه : السنن، ج 1، ص 597.

وذكر سبحانه وتعالى أن انبناء هذه العلاقة على أسس صحيحة يجعل بين الزوجين مودة ورحمة، ويسكن كل واحد منهما إلى الطرف الثاني سكنا عاطفيا وجسديا مصداقا لقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ﴾ (24)، حيث يشعر الفرد بالراحة والأمان في ظل مراقبة الله تعالى والخوف منه.

ولم يترك الله تعالى هذه المؤسسة دون ضوابط بل أناط مسؤوليات يختص بها الزوج وأخرى من مشمولات الزوجة وثالثة مشتركة بينهما (25)، ولا يمكن أن تتجح هذه العلاقة إذا غاب التفاهم والاحترام والتعاون، فالزوجة الصالحة هي خير كنز يرزق به الرجل في الحياة الدنيا، ولا غرو أن يكون أحب شيء إلى المصطفى هي المرأة فعن أنس قال : "لم يكن شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل" (26).

وقد أوصى عليه السلام بالنساء خيرا ودعا الرجل إلى إمساك زوجته بالمعروف، وهو حسن معاملتها والتلطّف إليها واحترامها، هذا في الحالة الطبيعية أي حالة الوفاق. أمّا عند الخصام فتسريح بإحسان، والتسريح هو الطلاق، ففي حالة الانفصال يجب أن تسود المودة أيضا بين المطلقين والحسنى التي تتبني على الاحترام، فالإسلام لم يدع إلى احترام الزوجة ومعاملتها معاملة حسنة فحسب، بل إنه دعا أيضا إلى ضرورة المحافظة على هذه المعاملة الحسنة حتى مع المطلقة لأنها في نهاية الأمر زوجة سابقة.

أولى الإسلام للمرأة مكانة مرموقة وأعطاهها كلّ التقدير وأوجب احترامها وعدم التعدي عليها أو المساس بها.

(24) سورة الروم : 21/30.

(25) عبد الحميد (محمد) : الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ص 115 وما بعدها، ج 3، ص 16.

(26) النسائي : السنن، م 3 ج 6، ص 58.

في حين يرى البعض خلاف ذلك فأتكؤوا على بعض آيات القرآن ليجعلوا منه مطية للطعن في قداسته، مثل الآية أربع وثلاثين من سورة النساء التي شرعت ضرب الزوجة.

فذهب البعض إلى أن الإسلام دين جاء ليقهر المرأة ويكرس دونيتها ونقصها بالمقارنة مع الرجل، والبعض الآخر أكد على أن المرأة لا تستقيم إلا بالضرب والقهر والعنف، واتسعت هذه الدائرة وظهرت اتجاهات مختلفة في قراءة هذا النص المقدس وتحولنا من تقديس النص الإلهي إلى تقديس التفسير، وأصبحت العودة عند دراسة هذا الموضوع لا إلى الآية القرآنية بذاتها بل بمناصرة شق من التفسير على آخر وتدعيمه والمدافعة عنه. وقبل البت في هذه المسألة لا بد من استعراضها والوقوف على وجهة نظر القائلين بضرب المرأة وأدلتهم ووجهة نظر المناهضين لمسألة الضرب وكيفية قراءتهم للنص.

3- تضارب قراءات الآية أربع وثلاثين من سورة النساء :

يؤكد علماء الانثربولوجيا أن النص نتاج لواقع معيش أو على الأقل يؤثر الواقع فيه تأثيرا يختلف من نص لآخر، إلا أن فهم أي نص، حتى وإن كان القرآن الكريم، يستوجب عند قراءته العودة إلى واقع نزوله وهو ما يعرف عند علماء القرآن ودارسيه بأسباب النزول⁽²⁷⁾.

ومن هذا المنطلق العلمي، يحق لنا أن نوكد أن القراءات المتداولة للآية أربع وثلاثين من سورة النساء هي قراءات أثر فيها الواقع تأثيرا لا مراء فيه⁽²⁸⁾، فلئن حاول المفسرون فهم النص فهما موضوعيا إلا أن ثقافتهم وموروثاتهم وكل التراكمات التي كانت تحكمهم سيطرت عليهم بوجه أو بآخر

(27) السيوطي (جلال الدين) : الإتيان في علوم القرآن، دار إحياء العلوم بيروت، ط 2 سنة 1992، ج 1 ص 83 .

(28) ابن عاشور (محمد الطاهر) : تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر ودار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ج 3، ص 41.

في تفسيرهم قوله تعالى : (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا) (29). وباستقراءنا هذه القراءات تراءى لنا وجود شقين : شق مناصر لعملية ضرب النساء وشق ثان متحفّظ من المسألة.

أ- القراءات المشرّعة الضرب :

إذا ما قمنا بعملية إحصائية لجلّ التفسيرات الموجودة بين أيدينا وقفنا على أنّ الشقّ الغالب في مستوى النسبة العددية هم المناصرون لمقولة ضرب المرأة (30)، وهذا ما يجرّنا إلى القول إنّ المشرّعين الضرب هم أكثر عددا من المانعين أو على الأقلّ المتحفّظين.

ولابدّ لفهم هذا التّوجه من سبر جملة من التفسيرات وفهمها والبحث عن أسبابها، جاء في تفسير القرطبي لهذه الآية موقف صريح واضح يشرّع ضرب المرأة، فالآية حسب تفسيره "دلّت (...) على تأديب الرّجال نساءهم" (31)، وهنا عبّر المفسّر عن الضرب بالتأديب، فألبس هذا الفعل صبغة إيجابية ليشرّعه ويجعله مستساغا، فكلمة "الضرب" تأخذ منحى سلبيا في الاستعمال، في حين أنّ

(29) سورة النساء : 34/4.

(30) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، القاهرة، 1390، ص 130.

- التردير (أحمد) : الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، ج 2 ص 512.

- طنطاوي (محمد) : التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار المعارف، م 3 ص 139.

- القاسمي (محمد) : تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، دار الفكر بيروت، ص 133.

- حجازي (محمد) : التفسير الواضح، مطبعة الاستقلال الكبرى، ط6 سنة 1969، ج 1، ص 13-14.

(31) القرطبي (محمد) : الجامع لأحكام القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987، ج 5، ص 169.

"للتأديب" مدلولات تربوية إيجابية، وهكذا شرّع المفسر القرطبي الضرب بلغة يقبلها القارئ أو على الأقل لا ينفّر منها.

وأضاف بأنّ الرجل عليه "أنّ يقوم بتدبيرها وتأديبها وإمساكها في بيتها ومنعها من البروز" (32). فقد لا تكفي عملية الضرب كحلّ للحالة التي عليها الزوجة، لذا دعا المفسر إلى الحبس والمنع ولا شكّ أنّهما عقاب سلبيّ يسلط عادة على المجرمين، فهذا الاجتهاد - وغيره كثير - قد سيطرت عليه ملابسات الواقع بكلّ موروثاته، ذلك أنّ منع المرأة من الخروج وعدم بروزها أمر لم يشرّعه الإسلام بالمرّة، وليس ثمة نصّ واضح أتى بذلك بل العكس تماماً، حيث منع رسول الله صلى الله عليه وسلّم من يمنع النساء من زيارة آبائهنّ وأمهاتهنّ لأنّ ذلك حقّ مشروع لهنّ (33)، فكيف يقرّ القرطبي في هذا السياق عكس ذلك؟! عكس ذلك؟! عكس ذلك؟!

إنّ غاية المفسر دائماً الإصلاح لذا يشرّع اجتهاده هذا بمقصد نبيل حيث يرى أنّ الضرب "هو ضرب الأدب غير المبرّح (...). فإنّ المقصود منه الإصلاح لا غير" (34). إذن تشريع الضرب وتبني هذا الموقف من المفسرين وليد بيئة معيّنة تشرّع الضرب ولا ترى مانعاً منه، وهو بالأساس فهم النصّ انطلاقاً من الواقع وثقافته.

أمّا الشقّ الثاني من المفسرين، فإنّهم أكثر تعنّياً مع هذه المسألة ذلك أنّ مخزونهم الثقافي تكلّست فيه الرؤية التقسيمية الثنائية للمجتمع (غني/ فقير، قوي/ ضعيف، رجل/ امرأة...)، وهذا التقسيم أفرز بدوره فهماً مغلوّطاً يشرّع أفضلية القسم الأوّل دائماً، لذا يرى بعض المفسرين أنّ هنالك أفضلية للرجال

(32) ن - م.

(33) الغرياني (الصادق) : مدونة الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة الريان، ط 1 سنة 2002، ج 3، ص 13.

(34) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ج 5، ص 172.

على النساء حيث يؤكد سعيد حوى على "أن الرجل في الجملة أفضل من المرأة وله الفضل عليها والأفضال" (35). كما يؤكد المفسر الطباطبائي "أن أفضلية الرجال تكمن في تمييزهم بتعدد الزوجات وزيادة سهمهم في الميراث" (36). ولا شك أن هذه الأفضلية ستلحقها امتيازات تخول للرجل جملة من الصلاحيات التي تمنع عنها المرأة وأهمها صلاحية ضرب الرجل لزوجته وممارسة سلطته عليها فيما يراه صالحا لا ما يراه الشرع، كما اتكأ البعض على جملة من النصوص الشرعية التي ظاهرها تفوق الرجال على النساء وتمايزهم عليهن وكانت هذه النصوص ذريعة لجملة من العقول تقف عندها مشرعة السلطة الفوقية للرجال، فقد استند البعض إلى قوله تعالى : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) (37). وجعلوها منطلقا للتأكيد على أحقية الرجل لقيادة المرأة وممارسة سلطته عليها دون أن يوضحوا أي الرجال تعنيهم هذه الآية، مع أن جل المفسرين اتفقوا على أن القوامة بالأساس هي مادية (38)، وهي واجب إنفاق الرجل على بيته، فالحال اليوم غير حال الأمس والواقع تغير عن سابقه، فكيف يمكن أن نفهم هذه الآية لنثبت أن النص صالح لكل زمان ومكان ؟

إن القوامة اعتبارية بالأساس وليست عصا غليظة يمسكها الرجل وهو يعامل زوجته، ولا محكمة صغيرة يكون فيها الزوج قاضيا والزوجة متهمه وراء قضبان البيت.

(35) حوى (سعيد) : الأساس في التفسير، دار السلام، ط1 سنة 1985، م 2 ص 1052.

(36) الطباطبائي (محمد) : الميزان في تفسير القرآن، دار مؤسسة العلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط 3، سنة 1974، م 4، ص 336.

(37) سورة النساء: 34/4.

(38) حوى (سعيد) : الأساس في التفسير، م 2، ص 1053.

إنّ العودة إلى هذه التّفسيرات وهذه الأفهام ليست الغاية منها هدم تراثنا الفقهيّ والطّعن في هذا المخزون بقدر ما هو دعوة ملحّة وصريحة إلى فهم الأشياء وتمتّلها دونما مسايمة للموجود أو الاستقالة منه.

لا أحد يشكّ فيما لعلّنا من حظوة وثقافة دينيّة وعلم ودراية، ولكن لا بدّ من الاقتناع أنّ كلّ شخص معرّض للخطأ والسّهو والتّقصير، والنّظر في بعض التّفسيرات وقراءتها ليس استتقاصاً منها بقدر ما هو خدمة لها ولأصحابها، فما سها عنه البعض نضيفه وما أخطؤوا فيه نصحّحه، وفي نهاية المطاف المقدّس هو النّص الإلهيّ وليس نصوص البشر وتفسيرات المفسّرين واجتهادات العلماء، فمخزوننا الفقهيّ مخزون كتب بأيدي رجال قد تحضر الحياديّة عندهم والموضوعيّة وقد تنقص في بعض الأحيان وربّما تنعدم في أحيان أخرى.

وهنا السّؤال المطروح : هل يمكن أن نتحدّث اليوم عن تفسير نسائيّ نفهم فيه المرأة نصوص التّشريع بما تعيشه هي وبما تعانيه لا بما يكتبه الرّجل ويتصوّره ويظنّه ؟ لم لا نتحدّث عن "فقه نسويّ" خاصّة في المواضيع الّتي لها مساس مباشر بحياة المرأة مثل الحمل والنّفاس والرّضاع ومسألة الضّرب بما أنّ المستهدف هو المرأة لا غيرها ؟.

وقد يحاول الرّجل أن يتقمّص شخصيّة المرأة ويفهم ما يحيط بها متسلّحاً بالحياديّة والموضوعيّة وهذا الشّق بحث في موضوع الضّرب من زاويته.

ب- القراءات المتحفّظة عن الضّرب:

قد تكون دوافع الشّق الثّاني عند نظره في مسألة ضرب المرأة وعدم قبولها نتاجاً لقراءة موضوعيّة حياديّة يحاول المفسّر قدر الإمكان فهمها ومعاشتها. وقد تكون الرّؤية المقاصديّة هي الّتي أوصلت المفسّر والفقهاء إلى عدم تبني فكرة ضرب النّساء والدّعوة إليها، كما قد تكون هنالك أسباب أخرى لم نصل إليها ولم نقف عندها.

إِنَّ أَوَّلَ مَنْ نَادَى بِمَنْعِ الضَّرْبِ فِي تَارِيخِ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً رَسُولُنَا الْكَرِيمِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَمَنْعُهُ لِلضَّرْبِ جَاءَ فِي مَوَاطِنَ عِدَّةٍ تَلْمِيحًا وَتَصْرِيحًا.

جَاءَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ دَعْوَةُ الرَّسُولِ إِلَى الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ خَيْرًا (39) وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ" (40) وَحَدِيثُ "خِيَارَكُمْ خِيَارَكُمْ لِنِسَائِهِ" (41)، فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَغَيْرُهَا كَثِيرَةٌ تَوَكَّدُ تَلْمِيحًا عَدَمَ مَشْرُوعِيَّةِ ضَرْبِ الزَّوْجَةِ وَعَلَى ضَرُورَةِ مُعَامَلَتِهَا مُعَامَلَةً حَسَنَةً وَالرَّقْقَ بِهَا وَتَقْدِيرَهَا وَاحْتِرَامَهَا.

وَلَعَلَّ حَادِثَةَ الْإِفْكِ (42) خَيْرٌ مِثَالٌ عَلَى عَدَمِ الْمَسَاسِ بِالْمَرْأَةِ وَعَدَمِ التَّجَرُّؤِ عَلَى ضَرْبِهَا، فَلَقَدْ سَمِعَ الرَّسُولُ الْكَرِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَايَةَ مَغْرُضَةَ فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ عَائِشَةَ وَعَاشَ حَالَةً مِنَ الشَّكِّ وَالْحُزْنِ وَالتَّأْنِيْبِ لَهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَالحَالُ الْيَوْمَ أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ سَمِعَ مَا سَمِعَ الرَّسُولُ لَقَامَ بِجَرِيْمَةٍ شَنِيعَةٍ أَجْهَظُ فِيهَا عَلَى حَيَاةٍ غَيْرِهِ دُونَمَا احْتِسَابٍ لِلْحَقِيقَةِ أَوْ الْخَطِإِ فَكَمْ مِنْ جَرِيْمَةٍ نَسْمَعُ عَنْهَا الْيَوْمَ بِاسْمِ الشَّرَفِ وَيَكْفِي أَنْ يَسْمَعَ الزَّوْجُ كَلِمَةً وَاحِدَةً مَغْرُضَةً فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ لِيَنْقَلِبَ إِلَى مُجْرِمٍ قَاتِلٍ.

إِنَّ سُلُوكَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ تَشْرِيعٌ عَمَلِيٌّ لِاحْتِرَامِ الزَّوْجَةِ مَهْمَا كَانَتْ مَخْطُئَةً، فَقَدْ عَامَلَهَا الرَّسُولُ بِكُلِّ أَدَبٍ وَدَعَاها إِلَى الْاسْتِغْفَارِ مِنْ رَبِّهَا إِنْ أَخْطَأَتْ وَأَذْنَبَتْ وَلَمْ يَقْتَصِرْ مِنْهَا بِالضَّرْبِ أَوْ بِشَكْلِ آخَرٍ.

(39) ابن ماجه : السنن، كتاب المناسك، باب 74، ج 2، ص 1025.

(40) ابن ماجه : السنن، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضرُّ بجاره، ج 2، ص 784.

(41) ابن ماجه : السنن، كتاب النكاح، باب حسن معاشره النساء، ج 1، ص 636.

(42) السروجي (خالد) : عشرة النساء، مكتبة ابن القيم والذَّارُ الدمشقيَّة، دمشق، ط 1 سنة 2003، ص 31-42.

تقرّ جملة من نصوص الحديث منع الضرب منعاً باتاً، فعن سعيد بن حكيم عن أبيه عن جدّه معاوية قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفعت إليه قلت بالله الذي أرسلك، أهو أرسلك بما تقول ؟ قال : نعم، قال : وهو أمرك بما تأمرنا به ؟ قال : نعم، قال : فما تقول في نساءنا ؟ قال : هن حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم، وأطعموهنّ مما تأكلون، واكسوهنّ مما تلبسون ولا تضربوهنّ ولا تقبحوهنّ" (43).

فهذا النص فيه دعوة صريحة إلى منع الضرب منعاً باتاً لأنّ ذلك ينافي أخلاق المسلم ويعارض ما أمر الله به من رفق ومودة ورحمة بجميع المخلوقات فضلاً عن الزوجة. وتؤكد السيرة النبوية الفعلية أنّ الرسول ما ضرب قطّ نساءه. فعن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : "والله ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة قطّ ولا خادماً قطّ، ولا ضرب بيده شيئاً قطّ إلاّ أن يجاهد في سبيل الله" (44).

كما أنّ من الصحابة رضوان الله عليهم ومن التابعين من رفض الضرب ولم يمارسه، فالتابعي عطاء بن أسلم بن صفوان بن أبي رباح يؤكّد على عدم ضرب النساء نافياً إياه بقوله : "لا يضربها" (45)، فهذا التابعي الجليل فقه الأمر ورأى أن الضرب ممنوع لذا نهى عنه، ولاشك أنّ ذلك من اجتهاده وفقهه بالمسألة، ولولا ذلك لما صرح بهذا الرأي الذي يعد سابقة في تلك الحقبة وغير معهود في ذلك الزمان. وللوقوف على جدّة هذه الاجتهادات وطرافتها يمكن النظر في اجتهاد شيوخ الزيتونة والبحث في رؤية أحد أعلامها الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ففي قراءته لآية الضرب وبحثه في المسألة جرأة وقد صدع برأيه وفقهه حيث أكد أنّ الضرب "خطير وتحديد عسير" (46) وأضاف

(43) أبو داود : السنن، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، ج 2، ص 607.

(44) ابن ماجة : السنن، كتاب النكاح، باب ضرب النساء، ص 638.

(45) ابن العربي (أبو بكر) : أحكام القرآن، دار الجيل بيروت 1988، ج 1، ص 420.

(46) ابن عاشور (محمد الطاهر) : تفسير التحرير والتنوير، ج 3، ص 44.

قائلا : "إنّ الأزواج لا يعرفون حدود الضرب لذلك لابدّ من معاقبة من يضرب امرأته، لأنّ الأزواج حينما يضربون زوجاتهم إنّما هم يشفون غضبهم" (47)، فالشيخ ابن عاشور لم يكتف بالنهي عن الضرب بل دعا إلى تسليط العقاب على الرجل الذي يمارس الضرب ضد زوجته وفي ذلك جرأة من لدن المفسر ودراية وإيمان.

4- نقد وتقويم للقراءات المشرعة للضرب :

حتى يكون الإسلام دينا صالحا لكل زمان ومكان لابدّ أن نفهم آياته وأحاديثه فهي نصوص تستجيب لمتغيرات الحياة، ولا يعني هذا أن يصبح النص الإلهي تشريعا للواقع بل الواقع هو اللاحق والتابع بالنص.

ولئن قبل البعض ممّن عايشوا مشروعية ضرب النساء ومارسوا ذلك انطلاقا من ثقافة اجتماعية وسلوك متعارف عليه وبيئة مكانية وزمانية مخصوصتين، فإنّ الإنسان اليوم يأبى أن يمارس هذا السلوك، إذ لا يقبل المسلم الحقيقي اليوم المساس بزوجه والنيل منها بالضرب، فهذه الزوجة هي الأم والأخت وال بنت اللاتي كرمهن الله وحماهن من كلّ ظالم ودعا إلى احترامهن. وللبحث في هذا الموضوع لابدّ من طرح سؤال : كيف نمنع الضرب وندعو إلى التخلي عنه وعدم ممارسته والحال أن النص القرآني واضح صريح في تشريعه للضرب ؟ وإذا ما سمحنا به فمن نضرب وفي أية حالة يكون ؟ وهل الضرب هو الأصل وعدمه استثناء أو الأمر خلاف ذلك ؟

أ- نهى الرسول عن الضرب صراحة :

كان الضرب أمرا عاديا يجري به العمل رغم أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد نهى عن ذلك مرارا وتكرارا، وقد كانت النسوة يأتين إليه ليرفعن

شكواهنّ حتى يقتصّ لهنّ، وقد استشرت عادة الضرب في مكّة والمدينة وبين الأنصار والمهاجرين (48)، وكانت كلّ من ترفع أمرها إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم يقتصّ لها بالقصاص عملاً بمبدأ المساواة بين الزوج وزوجته، وقد قضى عليه السّلام باجتهاده هذا مدّة تناهز ثلاث سنوات، وقد ذكرت لنا كتب التّفاسير مجموعة من النّساء اللّاتي قضى لهنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم بالقصاص من أزواجهنّ وآخر من قضى لها هي زوجة سعد بن الرّبيع بن عمر وحبيبة بنت زيد بن أبي زهر أو خولة بنت محمد بن سلمة (49). وقد نزلت آية النّساء "أربع وثلاثون" لتضع حدّاً لاجتهاد الرسول صلّى الله عليه وسلّم فعلق قائلاً : "أردنا أمراً وأراد الله أمراً والذي أراد الله خير" (50).

لقد نهى الرسول صلّى الله عليه وسلّم صراحة عن ضرب النّساء ومنعه وعاقب كلّ من يأتي به وتواصل فعله مدّة زمنيّة هامة ثمّ جاء حكم الله تعالى بالإباحة والسّؤال المطروح لماذا ترك الله الرسول يجتهد ويمارس فعله كلّ هذه المدّة ؟ لماذا أنّب الله تعالى الرسول صلّى الله عليه وسلّم في عدّة مواضع على بعض الممارسات الّتي أخطأ فيها ولم يؤنّب على فعله هذا ؟.

ليس عبثاً أن يترك الله الرسول صلّى الله عليه وسلّم يجتهد في هذا الأمر الهامّ ويمنع الضّرب ويعاقب الأزواج والحال أنّ الأمر كان غريباً في تلك الحقبة بل يعدّ سابقة في ذلك الزّمان والمكان ولعصور متأخّرة جدّاً بعدها.

لا شكّ أنّ هذا السّكوت من الله تعالى على فعل الرسول صلّى الله عليه وسلّم تشريع لهذا النّهي عن الضّرب رغم أنّ البيّنة لم تكن مهياة لتقبّل مثل ذلك

(48) الرّازي (فخر الدين) : التّفسير الكبير، ط 1 القاهرة، ج 10، ص 90.

(49) الطالبي (محمد) : أمة الوسط، مطبعة سيراس للنشر، جانفي 2002 ص 121.

(50) ابن عاشور (محمد الطاهر) : التّحرير والتّوير، ج 5، ص 40.

السلوك الواعي المتطور خاصةً وأننا نعلم أنّ من الصحابة من كان يضرب زوجاته لأنّ ذلك من العرف الجاري به العمل (51).

إن دعوة الرّسول إلى منع الضّرب والقصاص من مقترفيه تعويد الأزواج وإرغامهم على القطع مع هذه العادة السيئة لمدة ثلاث سنوات وهي عملية إصلاح حتّى جاءت آية تشريع الضّرب بعد أن ذكرت جملة من الشّروط وهو أن الضّرب للنّشوز (52) وليس لكلّ أمر كما هو معمول به، ويكون بعد استيفاء حليّ الموعظة والهجر.

وعندما أتى هذا الحكم الذي خالف اجتهاد الرّسول صلّى الله عليه وسلّم أكّد النّبي هذه المخالفة بقوله : "أراد الله أمراً...." (53) إلّا أنّ تعالى لم يؤنّبهُ على فعله، والحال إن عدنا إلى بعض ممارسات الرّسول مثل إعراضه عن الأعمى لوجدنا أنّ الله تعالى قد أنبّه تأنيباً شديداً حزّ في نفس المصطفى كثيراً، ففي سورة عبس من الآية الأولى إلى الآية العاشرة (54) تأنيب واضح وجليّ فاستغفر الرّسول ربّه. أمّا في مسألة الضّرب، فإنّ الله تعالى لم يؤنّب الرّسول وفي ذلك ما يدعونا إلى فهم المسألة فهما واعيا مغايراً، فما قام به الرّسول ليس خطأ يستحقّ تأنيب الله تعالى مصداقاً لقوله : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (55)، ولكنّ العرف الجاري به العمل والظرفية آنذاك لم تكن تسمح إلّا بما جاء به النّص القرآني، والله تعالى أدري بأحوال النّاس وعوائدهم. أمّا تصرف الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، فهو سابقة في ذلك الزّمان والمكان، فنحن اليوم لو سمعنا

(51) ابن كثير : التفسير، دار المعرفة بيروت، ط 2، ج 1، ص 504.

(52) النشوز اصطلاحاً هو خروج المرأة عن طاعة زوجها كمنعه من التمتع بها أنظر : عبد المنعم (محمود)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، ج 3، ص 419.

(53) ابن عاشور (محمد الطاهر) : التّحرير والتّوير، ج 5، ص 40.

(54) قال تعالى : (عبس وتولى أن جاءه الأعمى وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتفتحه الذكرى أما من استغنى فأنت له تصدى وما عليك ألا يزكى وأما من جاعك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى) سورة عبس : 10-1/80.

(55) سورة النجم : 3/53.

باجتهاده صَلَّى الله عليه وسلّم لوجدنا أن ذلك الحكم موافق لقناعاتنا، فصاحب كل عقل سليم وخلق كريم ودين حليم يمنع ضرب زوجته ولا يفكر في المسألة البتّة.

ب- جدّة فهم آية الضرب : دواء نفسيّ وعلاج سلوكيّ

قبل تقويم القراءات المتعلقة بمسألة ضرب المرأة لابدّ من التأكيد أن الآية صريحة وقطعية ولا مجال لدحضها، وهذا لا يختلف فيه إثنان وليس لنا من الجراءة ولا يحقّ لنا البتّة أن نتناول على النصّ القرآني المقدّس بل ينبغي أن نقدّس هذا النصّ فعليا لا قوليا، وضروريّ أن نمارس صلاحية هذا النصّ لكلّ زمان ومكان بالممارسة والعمل لا بترديد الشعارات وتدوين ذلك على الصّحاحات.

والسؤال المطروح هو كيف نقرأ آية الضرب قراءة واعية أولا؟ وكيف نوّكد على أنّ الدّين ينهي عن الضرب ثانيا؟ وكيف تكون هذه الآية صالحة لزماننا ومكاننا ويمكننا تطبيقها؟

لا يمكن أن نفهم هذه الإشكاليات إلّا بعد أن ننق في أنّ جملة من الطّواهر والأخبار التي وصلتنا عبر النصّ القرآني لم يتمكّن العلم من الوصول إليها إلّا في الأحقاب الأخيرة من زماننا، وما تزال ظواهر أخرى يجهلها النّاس ولم يسبروا أغوارها ويقفوا على كنهها، فالعلم الحديث وقف اليوم على نظام الكرة الأرضية وسير الكواكب واكتشاف بعضها، وفهم بعض الطّواهر الطبيعيّة مثل الزلازل والبراكين انطلاقا من النصّ القرآني المقدّس المقدّم منذ خمسة عشر قرنا. وإنّ هذه المسلّمات قد دفعت بعديد العلماء اليوم ممّن لا يعتنقون الدّين الإسلامي إلى الهداية والإيمان بل إلى الدّعوة إلى ضرورة التمسك بالدّين وفهمه لأنّ فيه إجابات على كلّ الحوادث وما سيحدث (56).

(56) خضر (عبد العليم) : المنهج الإيماني للدراسات الكونية في القرآن الكريم، الدّار السّعودية للنشر والتوزيع، ط 3 سنة 1987، ص 9-44-87.

لا يمكن فهم آية الضرب الواردة في سورة النساء إلا بالرجوع إلى ما وصل إليه علم النفس حديثاً ومعرفة جملة من الأمراض النفسية وطرق علاجها، فقد نجد اليوم حالات مرضية يعاني منها أصحابها ويكون علاجها باستعمال طرق عدّة من الضرب، فهذا النوع من المرض النفسي الذي يصيب صاحبه يجعله لا يرضخ ولا يستجيب للعلاج إلا باستعمال الضرب، فعند تقديم الأكل أو الدواء أو التّظيف لهذه الحالات يمتنع أصحابها عن الاستجابة فيضطرّ الطبيب إلى استعمال الضرب معهم⁽⁵⁷⁾.

وهو ليس ضرب عنف وإنّما يكون عند مباشرة مثل هذه الحالات فيستعمل الطبيب عصا للتخويف أوّلاً فإن لم ينجح يمرّ إلى استعمالها للضرب الخفيف فيستجيب المريض مباشرة، وإن قسنا حالة نشوز المرأة وجدنا أن حالة كره الزوجة زوجها وهجرانها له دون علّة شرعية واضحة، هي بالأساس نتاج لحالة نفسية مرضية، إذ أنّ شعور المحبة والمودة تحولّ إلى الكره و الهجران، وعندئذ دعا النصّ القرآني في هذه الحالة الاستثنائية فقط إلى استعمال الضرب بل إنّ جعله حلاً ثالثاً بعد استيفاء الحلين وهما "الوعظ" و"الهجر". ومن هنا، فإنّه حريّ أن نوّكد أنّ الآية التي وردت فيها عبارة "الضرب" جاءت بعلاج نفسيّ لحالة مرضية يشرف عليها اليوم الأطباء النفسانيون ويطبقها الأهالي على أهاليهم ممّن يشكون أمراضاً مماثلة. وليس في الأمر ما يدعو إلى الحرج أو الرّقض بل إنّ هذه المكتسبات العلميّة في مجال الطبّ النفسي هي من أرقى ما وصل إليه الطبّ الحديث، وعوض أن ننظر إلى المسألة من جانبها الإيجابي تراشقت الأقلام وتعارضت الأفهام، وكان كلّ ذلك معرقلاً لنا حتّى أنّ الإسلام أتهم نتيجة فهمنا ونظرنا بأنّه محقّر المرأة ومذلّ لها، والحال أنّنا نحن بأفهامنا الضيقة الخاطئة حقّرنا المرأة ومارسنا سلطة القهر عليها والإسلام بريء من ذلك.

(57) لقاء في 2008/9/5 مع الدكتورة وداد جتو أخصائية في الأمراض النفسية والعصبية، قسم ابن خلدون مستشفى الرازي بتونس.

وقد تَفَطَّن الطَّالِبِي إلى ذلك حيث أكَّد أنَّ الضَّرْب يندرج ضمن الأمراض الاجتماعية والتوترات النفسيَّة (58).

ويؤكد الأطباء المختصّون في الأمراض النسائية (59) أنَّ حالات الكره التي تعترى المرأة تجاه زوجها تزيد خاصّة في فترة انقطاع الحيض عنها وهو ما يعرف "بسِن اليأس" حيث أنَّ التّغيرات الفيزيولوجية التي تصيب المرأة تؤثر بصفة مباشرة على تصرّفاتِها وردود فعلها فيتحوّل الشّعور بالمحبّة إلى كره تجاه الزّوج عند بعض النّساء. ولئن وجد طبّ النّساء الحديث علاجات متنوّعة لهذه الحالة بدءاً بالتّوعية والمصارحة مع المريضة ثمّ العلاج بالعقاقير والأدوية، والنّص القرآني هنا جاء بعلاج لا يشكّ أحد في نجاعته، وإن لم يطبق في حاضرنا في حالات النّشوز، فهو يطبق في حالات أخرى تظهر معه جدواه.

خاتمة :

يبدو أنَّ الأفهام الأحاديّة الجانب لجملة من النّصوص الشرعيّة التّأسيسيّة كانت وراء طرح إشكاليّة العنف ضدّ المرأة والحال أنَّ الإسلام دين جاء بالسلام والمودّة والتّعايش ولعلّ من يجعل آية النّساء أربع ثلاثين دليلاً قاطعاً صريحاً على مشروعيّة ضرب المرأة وشرعيّة هذه الممارسة إنّما كرّس ثقافة زمن ولّى، وقد عمّم الآية في حين أنّها خاصّة لا ينسحب حكمها على كلّ النّسوة بل الحكم فيها استثنائيّ يخصّ فئة معيّنة وهنّ النّواشز اللّاتي لم يصلح معهنّ الوعظ والهجر وهنا لا بدّ أن نوكّد على جملة من النّقاط.

58) الطّالبي (محمد) : أمة الوسط، ص ص 116-117 .

59) لقاء في 2008/8/20 مع الدكتور شكري عزّوز أخصّائي جراحة أمراض النّساء والتّوليد وأستاذ جامعي مساعد بكلية الطب بتونس.

- إن الضرب استثناء وليس هو الأصل وهذا يعني أنه حلّ وقتي لفئة معينة من النساء وحكمه اختياري وليس فيه إلزام.

- يؤكد الإسلام صراحة وفي غير موضع على قيمة المرأة وعلى مكانتها العالية أمّا وزوجة وأختا...

- لا بدّ من ضرورة التسلح برؤية جريئة تقطع مع تقديس "تفاسير" النصوص الشرعية والمدونة الفقهية وتتنظر إليها بعين ناقدة متفحّصة، فالتقديس خاصّ بالنص الإلهي فقط وليس بآثار العلماء والفقهاء لأنهم في نهاية الأمر اجتهدوا في المسائل المطروحة لديهم وبتوا فيها انطلاقاً من ثقافتهم وأزمانهم وعصورهم وجملة الملابس الخاصة بهم، واليوم نحن في حاجة إلى اجتهد يراعي خصوصياتنا الحينية ولا يكون مسقطاً علينا.

- حتّى يكون النصّ مفتوحاً صالحاً لكلّ زمان ومكان لابدّ أن يقرأ من جديد في ضوء هذه المتغيّرات.

- نحن في حاجة إلى تشجيع النساء الفقيهات العالمات الصالحات على كتابة فقه معاصر يخصّ جانب الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ورضاع ونفاس وحمل وكلّ ما يهمّ المرأة وتكون هي أدرى بمسائله من الرّجل لأنّ من عايش المسألة أحقّ بدراستها والحكم فيها ممّن سمع عنها أو رآها.

